المقاومة الفلسطينية الاخرى، على اعتبار انها تشكل اعترافاً فلسطينياً بضم اسرائيل للقدس. لكن الاسرائيليين، سياسيين ومعلقين صحافيين، نظروا الى المبادرة من منظور مختلف؛ حيث اثارت مبادرة سنيوره السؤال الاسرائيلي، وهو: هل تستطيع اسرائيل ان تكون «دولة اليهود»، كما هو مخطط لها في الادب السياسي الصهيوني، في ظل سيطرتها على اكثر من مليوني عربي فلسطيني؟ بل ان المبادرة أحيت في الاوساط اليمينية الصهيونية الفكرة القديمة، وهي طرد السكان العرب، حيث عبر عنها اللواء احتياط رحبعام زئيفي باحياء شعار «تبادل السكان». وقد جمد سنيوره مبادرته حتى يستشير، حسب قوله، خبراء في القانون حول ما اذا كانت مبادرته تعتبر اعترافاً بضم اسرائيل للقدس، من عدمه.

وعند مناقشة مثل هذه المبادرة، يفترض عدم مناقشتها لذاتها، بل مناقشتها بذاتها، باعتبارها نشاطاً سياسياً في ظل وضع تحت الاحتلال، اي كمحاولة أولية للتنطح لادراة الصراع مع الاحتلال. وفي اطار ذلك يبحث في مسألة صوابها من عدمه، اي مناقشة نمط الاداء السياسي، قبل مناقشة الاداء نفسه، وفي ضوء الاهداف التي يحددها لنفسه مثل هذا النشاط.

الشرق الاوسط ـ حالة حصار

مرَّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي بطورين نضاليين اتخذا شكلين مختلفين. اتسم الطور الاول بالرفض المطلق للمشروع الصهيوني وقتاله من قبل الجانب العربي، وبالسعي والقتال من اجل انجازه من قبل الصهيونيين، وانتهى هذا الطور باعلان قيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨، حيث عجزت الحكومات العربية آنذاك عن منع ذلك، فقبلته كأمر واقع (اتفاقيات الهدنة)، كما فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية في اقامة كيان خاص بها حتى على جزء من فلسطين (حكومة عموم فلسطين)، ولذلك اسبابه ليس مجال استعراضها هنا في السياق. أما الطور الثاني، فقد اتسم باقرار الامر الواقع، مع الاحتفاظ بالرفض لدولة اسرائيل، عربياً، مقابل تواصل المساعي الاسرائيلية لتكريس اعتراف الامر الواقع العربي وتحويله الى اعتراف قانوني ـ سياسي، مستخدمة في ذلك الضغط الدبلوماسي والعسكري الذي تتوج بحرب العام ١٩٦٧. وفي الشق التالي من هذا الطور، ابدت الحكومات العربية استعدادها للاعتراف السياسي ـ القانوني باسرائيل مع المطالبة بحفظ «الكرامة القومية» لتلك الحكومات (القبول بالقرار ٢٤٢، وشعار ازالة آثار العدوان، مع لاءات الخرطوم الثلاث)؛ وفي مقابل التعنت الاسرائيلي، لم يكن امام الحكومات العربية من مجال الا العودة الى استخدام القوة، وهذه المرة ليس من اجل منع المشروع الصهيوني من التحقق، بل لدفعه الى القبول بما صارت الحكومات العربية مستعدة لقبوله، وهو الاعتراف بها (دولة اسرائيل)، مع حفظ «الكرامة الوطنية» هذه المرة للحكومات، وذلك باعادة المناطق المحتلة ١٩٦٧؛ فكانت حرب العام ١٩٧٣ بمبادرة عربية لدفع اسرائيل الى تنفيذ القرار ٢٤٢، الذي يعني، حسب المنطق العربي، «ازالة آثار العدوان». لكن ادارة الصراع السياسي مع العدو الصهيوني، الذي قادته مصر بعد تلك الحرب، لم يكن في مستوى الاداء العسكري العربي، فتجمد في حدود اتفاقيات «فك الاشتباك»، ولهذا الامر علاقة وثيقة بانعدام استراتيجية عربية واحدة لادارة الصراع، مما أحلّ التكتيك المنفرد لكل دولة من دول المواجهة مع اسرائيل محل مثل هذه الاستراتيجية، وارتقى هذا التكتيك ليصبح استراتيجية لكل قطر من تلك الاقطار، فحل التنابذ محل التضامن داخل الصف العربي، وربحت اسرائيل، بدعم الولايات المتحدة، نقاطاً سياسية، قللت من قيمة خسارتها في النقاط العسكرية. وكانت ذروة هذا الطور في اتفاق السلام المصري ـ الاسرائيلي، الذي يقول عنه محمد حسنين هيكل ان خطواته الاولى بدأت في اتفاقية الكيلو ١٠١.